

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: الجلسة الثانية والعشرون

البند 3: حوار تفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS) - مداخلة شفوية مشتركة مع ملتقى منظمات حقوق الإنسان المصرية المستقلة

5 مارس 2013

ألقمتها: باولا سلوان ضاهر

شكرًا سيدي الرئيس،

كما هو موضح في التقرير المُقدم من المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في هذه الدورة، فإن منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم تتعرض بشكل متزايد لمجموعة من القوانين والممارسات القمعية، والتي تهدف إلى عزلهم والقضاء على قدرتهم على العمل أو حتى التواجد. وفي العديد من البلدان، يشكل هذا الانتشار الأخير لتلك الإجراءات القمعية تهديدًا بالقضاء التام على منظمات لها خبرة طويلة في مجال حقوق الإنسان.

على سبيل المثال - وكما ورد بتقرير المقررة الخاصة - فإن المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في مصر يتم "استهدافهم بشكل متزايد عن طريق فرض قيود تُعرقل هذه المنظمات والمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين معهم، وتحد من قدرتهم على ممارسة كامل أنشطتهم الأساسية". إن البيئة التشريعية المصرية ستصبح أكثر قمعًا من أي وقت مضى إذا تم تمرير أي من مشروعات القوانين التي قُدمت مؤخرًا إلى مجلس الشورى من قِبل حكومة الرئيس مرسي وحزب الحرية والعدالة. وتشمل تلك القيود منع التمويل من مصادر غير وطنية، وحظر التعامل مع المؤسسات الدولية دون موافقة الحكومة، وتوقيع عقوبات جنائية على أي فرد أو منظمة لا يمثل بشكل كامل لقانون الجمعيات المقترح. وأخيرًا، فإن تلك القوانين المقترحة تعطي ولأول مرة دورًا مباشرًا للأجهزة الأمنية في رفض أو الموافقة على إنشاء المنظمات غير الحكومية وعلى أنشطتها.

بدأت آثار مثل هذه القيود في الظهور بالفعل، حتى قبل أن يتم إقرار أي من مشروعات تلك القوانين. فعلى سبيل المثال، اضطرت مؤسسة المرأة الجديدة إلى تقليص أنشطتها والاستغناء عن بعض العاملين بها نتيجة رفض الحكومة الموافقة على حصولها على تمويل. والشهر الماضي، تلقت أحد أقدم المنظمات الحقوقية في مصر، وهي المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، رسالة من رئيس الوزراء تحذرها من التعاون مع جهات أجنبية. مما يثير القلق أن الملاحقة القضائية لعدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مصر والتي بدأت أواخر العام 2011 ورائها دوافع سياسية وما زالت مستمرة حتى اليوم.

فشلت الحكومة المصرية، للأسف، في الاستجابة لأغلب الاستفسارات التي قدمتها المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان المتعلقة بالشكاوى المقدمة إليها فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. ولم تسمح لها الحكومة أيضًا بزيارة مصر، على الرغم من الطلبات المقدمة والتي مازالت معلقة منذ ما يزيد عن عشر سنوات.

إن حملة المداهمات على منظمات المجتمع المدني المصري تعتبر قضية مهمة، ولكنها ليست الأولى من نوعها. فنحن نشهد حاليًا اتجاهًا عالميًا لقمع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، مما يشكل خطرًا كبيرًا على عملية النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. قد تشهد الفترة الحالية لعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة القضاء على عدد كبير من العاملين في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، إذا ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة لوقف تلك الخطط المماثلة والتي تهدف إلى وقف أعمال المجتمع المدني وإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان.

شكرًا سيدي الرئيس.